اقتصاد

خميس لوفد إيراني:
استثمار خبرات القطاع الخاص لتنشيط التجارة بين البلدين

| الوطن

بحث رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس مع رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني مجتبى ذو النوري والوفد المرافق له سبل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة.

وبحسب (سانا) تناول اللقاء آفاق التعاون الجديدة وتعزيزها خلال المرحلة القادمة، وأهمية استثمار خبرات القطاع الخاص بين الجانبين لتنشيط التبادل التجاري وتوسيع الاستثمارات الاقتصادية المشتركة.

وأكد خميس أن العلاقات السورية الإيرانية تزداد رسوخاً في كل المجالات، ولاسيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي من خلال تبادل الزيارات بين الوفود الحكومية، وتشكيل لجان متابعة مشتركة لتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها وفتح الباب أمام اتفاقيات جديدة تعود بالفائدة على البلدين الصديقين.

وبيّن خميس أن الفترة الحالية تشهد تكثيفاً للجهود الحكومية لاستثمار الموارد المحلية بالشكل الأمثل، واستنهاض المقدرات البشرية والمادية للتخفيف من آثار الحرب على الواقع المعيشي للمواطنين، بالتوازي مع وضع خطط إستراتيجية لتحصين الاقتصاد الوطني خلال المرحلة القادمة.

من جانبه، أوضح ذو النوري أن الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب زادت من عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين الصديقين والتي سوف تستمر بعد تحقيق سورية الانتصار الكامل في حربها على الإرهاب، لافتاً إلى رغبة بلاده في تبادل الخبرات والتجارب الناجحة مع الجانب السوري في مرحلة إعادة الإعمار، وخصوصاً في مجالات الطاقة والزراعة وتطوير البنية التحتية والطرق والصناعات الإستراتيجية.

حضر اللقاء الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء وعدد من أعضاء مجلس الشعب وسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق.

النداف لـ«برنامج الغذاء العالمي»: مواد فاسدة تدخل من تركيا إلى المحافظات الحدودية وهذا موثّق بالصور

| علي محمود سليمان

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أهمية التعاون القائم بين الوزارة وبرنامج الغذاء العالمي، والبدء بخطوات إسعافيه أولية إلى جانب المشاريع الاستراتيجية، والعمل على اتجاهين، الأول يتعلق بالمخابز، وترميم وتأهيل ما دمره الإرهاب، وتوفير مستلزمات إنتاج رغيف الخبز من دقيق وخميرة ومشتقات نفطية ومجموعات توليد كهربائية احتياطية، وخاصة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة وإدلب والغوطة الشرقية، ورفع كمية المساعدات من الخميرة، والمحور الثاني التصدي لظاهرة المواد المهربة والفاسدة والمعامل غير المرخصة، والعمل على توفير الغذاء الآمن والسليم الذي تتوافر فيه عوامل وشروط ومواصفات الصحة والسلامة الغذائية.

وخلال اجتماعه أمس مع وفد برنامج الغذاء العالمي برئاسة كورين فلاشر الممثل والمدير القطري للبرنامج في سورية، بحث النداف سبل تطوير علاقات التعاون بين سورية والبرنامج، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برامج الدعم اللازمة لعمل شركات ومؤسسات الوزارة، واحتياجاتها، وخاصة في المناطق التي استعادها الجيش العربي السوري من القوى الإرهابية.

وأشاد النداف بالتعاون القائم بين الحكومة السورية وبرنامج الغذاء العالمي وبالمشاريع التي تم ويتم إنجازها وتنفيذها، وبالجهود المبذولة لتطوير هذا التعاون، وتنفيذ مشاريع جديدة، وخاصة ما يتعلق منها بعمل المخابز والمطاحن وتوفير مستلزمات إنتاج رغيف الخبز.

واستعرض النداف الأعباء الكبيرة التي تحملتها وتتحملها الدولة لتوفير الاحتياجات الضرورية لجميع أبنائها من مختلف السلع والمواد الغذائية، بسبب الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، وتداعيات الحرب الظالمة على سورية، وما تتحمله الدولة الآن بعد استعادة المناطق التي حررها الجيش العربي السوري، لتأمين البنية التحتية ومستلزمات الحياة الاقتصادية للمناطق ولسكان هذه المناطق، ولعودة الحياة إليها، بعد أن عمدت يد الإرهاب على تخريبها وتدميرها.

وأوضح أن من بين أولويات احتياجات تلك المناطق التي تمت استعادتها تأمين مادة الخبز ومستلزمات إنتاجه، واستمرار تقديم الدعم لرغيف الخبز، والتصدي لظاهرة انتشار المعامل والورشات غير المرخصة وغير النظامية التي أنشأها الإرهابيون، ولا يوجد لها ضوابط، وتقوم بإنتاج وتصنيع مواد مغشوشة وفاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري تشكل خطراً على الصحة العامة، ولاسيما أغذية الأطفال كالحليب، إلى جانب دخول المواد المهربة والمجهولة المصدر والفاسدة والمنتهية الصلاحية من الأسواق التركية إلى محافظة إدلب والمحافظات الحدودية الأخرى، وكل ذلك موثق بالصور.

ولفت النداف إلى أهمية قيام برنامج الغذاء العالمي بتحديد ورصد المبالغ المقررة كمساعدات، وعدد الأسر المستهدفة ليتمكن الجانب السوري من الإسراع باتخاذ الإجراءات المطلوبة، وتشكيل لجنة تضم ممثلين من الوزارات المختصة تتولى وضع الأسس اللازمة لعملية تنفيذ أشكال الدعم المقررة، والعمل على إيجاد صيغة مشتركة تتحدد فيها الأسس والأولويات في عملية تنفيذ برامج الدعم.

من جانبهم أكد وفد برنامج الغذاء العالمي حرصه على الاستمرار بتقديم الدعم والمساعدة في انجاز المشاريع التي تحتاجها سورية حسب الإمكانيات المتاحة والعمل على تطوير أشكال التعاون.

وبينت كورين فلاشر أن الهدف من الزيارة وعقد هذه الاجتماعات ليس فقط بحث كيفية تقديم المساعدات للأسر والمناطق المحتاجة، وإنما لنفكر معاً في كيفية التعاون للسنوات القادمة بشكل أكبر باتجاه تنشيط الاقتصاد في سورية، ولنحدد مواضيع التعاون بيننا، وخاصة بعد أن بدأت سورية تشهد الاستقرار وعودة الأمان إلى معظم مناطقها.

هذا وتركز البحث خلال الاجتماع على أهمية مشاريع الدعم الجاري تنفيذها لمصلحة شركات ومؤسسات وإدارات الوزارة ومؤسساتها، وخاصة دعم وتأهيل وترميم المخابز والمطاحن العامة التي طالتها يد الإرهاب، وتطوير خطوط إنتاجها أو تزويد عدد من المخابز بخطوط إنتاج جديدة وتوفير مجموعة توليد كهربائية احتياطية للمخابز.

وجرى الوقوف على واقع الاحتياجات المطلوبة للمطاحن، ومدى إمكانية تلبية هذه الاحتياجات في ضوء الموارد المادية المتاحة للبرنامج، والمساعدة في تقديم كميات من الطحين على دفعات، وأهمية الشراكة مع المؤسسة السورية للتجارة ليتم تقديم الدعم الغذائي عبر قسائم توزع من خلال السورية للتجارة، وسبل دعم المخابر المركزية بالتجهيزات اللازمة لعمليات الفحوص والتحاليل المخبرية (الكيميائية والجرثومية)، ودعم الأسواق المحلية، وعمل مديرية حماية المستهلك وخاصة فيما يتعلق بتوفير أجهزة سحب العينات للمواد الغذائية من الأسواق بهدف إجراء التحاليل المطلوبة.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة واستعراض عدد من القضايا والمواضيع التي تضمن حسن تطبيق وتنفيذ برامج الدعم والمساعدة التي يقوم برنامج الغذاء العالمي على تنفيذها في سورية مع الوزارات المعنية.

مدير «محروقات ريف دمشق» لـ«الوطن»:
إلغاء ترخيص أي سائق صهريج يطلب إكرامية أو يتلاعب بالكيل

| رامز محفوظ

باتت كلمة «إكرامية» عادة دارجة كثيراً خلال كل موسم شتاء على ألسنة بعض سائقي صهاريج توزيع مازوت التدفئة، وأحياناً بعض من يرافقهم، عند توزيع المادة على العائلات، ووصل الأمر عند بعض سائقي سيارات التوزيع لطلب مبلغ وصل في بعض مناطق ريف دمشق لحدود ١٥٠٠ ليرة سورية، لقاء إيصال المادة للمواطن، فضلاً عن التلاعب بالكيل وسرقة كمية من المخصصات المدعومة للعائلة قد تصل لحدود ١٠ لترات عند التعبئة من أصل ١٠٠ لتر التي تعتبر كدفعة أولى للعائلات في الريف، من ضمن مخصصاته التي يجب أن تكون ٤٠٠ لتر لكل عائلة خلال موسم الشتاء بالكامل، وذلك بحسب شكاوى لعدة مواطنين في مناطق مختلفة من الريف.

«الوطن» وفي إطار متابعتها لشكاوي المواطنين، تواصلت مع مدير فرع محروقات ريف دمشق جهاد أبو حوا والذي أكد أن طلب مبلغ ١٥٠٠ ليرة سورية بشكل علني من العائلات عند التعبئة تحت عنوان «إكرامية» أمر غير مقبول، مشيراً إلى أن أسعار مازوت التدفئة محددة، ويجب أن تصل إلى العائلة بالأسعار النظامية.

ولفت إلى أن أي شكوى تصل إلى شركة «محروقات» من قبل أي مواطن على أي سائق سيارة توزيع يتقاضى مبالغ إضافية سيتم إلغاء ترخيصه، منوهاً بأن المواطن بإمكانه تقديم شكوى إلى شركة «محروقات» وإلى «التموين» بالنسبة لموضوع تقاضي مبالغ زائدة أو اختلاف في الأسعار، وسيتم إلغاء ترخيصه فوراً عند التأكد من وقوع المخالفة.

وبالنسبة للتلاعب بالكيل وعدم توزيع الكمية الكاملة للعائلة، بين أن الشكوى بهذا الخصوص يجب أن ترد إلى «التموين»، والتي هي بدورها تتخذ الإجراءات اللازمة بحق سائق سيارة التوزيع الذي يتلاعب بالكيل، مشيراً إلى ورود شكوى مؤخراً إلى فرع محروقات الريف بحق أحد سائقي صهاريج التوزيع، وذلك من قبل إحدى المواطنين، وتم رفع الشكوى إلى التموين التي قامت بدورها بإلغاء ترخيص سائق الصهريج.

وأشار إلى أن عقوبة التلاعب بالكيل أو تقاضي أسعار زائدة من المواطنين أصبحت اليوم إلغاء الترخيص حصراً، لافتاً إلى أنه خلال الموسم الحالي تم إلغاء ترخيص ٣ سيارات توزيع، مشيراً إلى أن عدد سيارات التوزيع في الريف بحدود ٤٠٠ سيارة معظمها تتبع للقطاع الخاص، في حين أن سيارات التوزيع الحكومية يتم إرسالها للتعبئة لقطاعات الحكومة.

وبين أن سائق الصهريج يحصل على مازوت التدفئة من شركة المحروقات بسعر ١٨٠ ليرة سورية للتر الواحد، وهو بدوره يجب أن يبيعه للمواطن بسعر ١٨٣ أي أنه يربح ٣ ليرات في اللتر الواحد.

قروض بفائدة مدعومة ٥ بالمئة يدفعها الفلاح و٧بالمئة تدفعها الحكومة
«الزراعي» يقرض الحكومة ٢٥٤ مليار ليرة في ١٠ أشهر منها ٢٠٠ مليار للحبوب

| عبد الهادي شباط

تجاوزت قيم القروض التي منحها المصرف الزراعي منذ بداية العام الجاري (٢٠١٩) وحتى نهاية تشرين الأول ٢٦٣,٣ مليار ليرة سورية، وهو ما يمثل ١٤١٪ من إجمالي خطة الإقراض.

وتوزعت المبالغ المقرضة على ٩,٥ مليارات ليرة قروض المصرف للفلاحين، و١٠ مليارات ليرة قروض لمصلحة المؤسسة العامة لإكثار البذار، ونحو ٢٠٠ مليار ليرة قروض لمصلحة المؤسسة العامة للحبوب، و٤٣,٧ مليار ليرة قروض لمؤسسة الأعلاف، أي إن قروض الحكومة قاربت ٢٥٤ مليار ليرة.

وبحسب تقرير للمصرف (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد تجاوز إجمالي الودائع لدى المصرف ٦٥,٩ مليار ليرة حتى نهاية تشرين الأول الماضي، منها ٥٧ مليار ليرة ودائع تحت الطلب، و٩٣٢ مليون ليرة ودائع لأجل، و٧٩٠ مليون ليرة ودائع التوفير، ونحو ٦٢ مليون ليرة على شكل حسابات مجمدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير لدى المصرف عن استجرار كميات كبيرة من الأسمدة تغطي الاحتياجات المحلية للمزارعين، مؤكداً توافر هذه الأسمدة لدى مستودعات المصرف، وأنه يمكن تسوقها عبر البيع للمزارعين نقداً أو وفق تمويل المصرف من خلال القروض القصيرة، إذ تجاوزت مبيعات الأسمدة لدى المصرف خلال الشهر الماضي (تشرين الأول) ٧١ ألف طن، بقيمة ١١,٣ مليار ليرة، منها ٢٤ ألف طن من الأسمدة السوبر فوسفات بقيمة ٣,٧ مليارات ليرة، ونحو ٣٥ ألف طن من أسمدة اليوريا بقيمة ٦ مليارات ليرة، ونحو ٤٠٢ طن من أسمدة نترات الأمونيوم، وقرابة ٩,٧ آلاف طن من أسمدة نترات الأمونيوم، و٦٢٥ طن من أسمدة سلفات البوتاس.

وعن بعض القروض التي تدعمها الحكومة لجهة أسعار الفائدة بين أن هناك حزمة من المشاريع الحيوية التي تحتاج لتمويل سيتم تخفيض سعر الفائدة على المزارع المستفيد من هذه القروض، إذ يدفع نسبة ٥٪، في حين تتحمل الحكومة ٧٪، كما يتم العمل على إنجاز مذكرة تفاهم مع هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لبيان آليات منح وتسديد هذه التمويلات، وأن المصرف جاهز لتنفيذ التوجهات الحكومية التي من شأنها دعم النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاع الزراعي.

ولفت إلى أنه تم العمل على مشروع تطوير بيئة العمل الخاص بمركز المعطيات الرئيس لدى المصرف، ومشروع لزيادة الحجوم التخزينية في وحدة التخزين ومشروع خاص لتأمين نظام تبادل مراسلات إلكتروني، ومشروع تطوير مراكز ربط الفروع مع مركز المعطيات الرئيس لدى المصرف، وتشكيل لجنة لإعداد دفتر الشروط الفنية للمشروع الخاصة بتطوير شبكة الاتصالات والعمل على تأمين الدعم الفني للبرمجيات المطورة للفروع.

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»:
بيع زيت الزيتون للموظفين بالتقسيط وإنتاجنا من الحمضيات ١,١مليون طن

| الوطن

صرح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد لـ«الوطن» بأنه تم تقديم مقترحات لرئيس مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي بخصوص الحمضيات والتفاح وزيت الزيتون، لافتاً إلى أن الاتحاد يراسل الوزارات حالياً لبيع زيت الزيتون للموظفين بالتقسيط، بحيث يتم تأمينه لهم من قبل الاتحاد، وهناك جهد بهذا الخصوص من قبل اتحاد الفلاحين.

ولفت إلى أن اتحاد الفلاحين رفع مؤخراً مذكرة للحكومة لاستلام كميات كبيرة من الحمضيات من خلال مؤسسات الدولة مثل وزارات الدفاع والصحة التي تستهلك الحمضيات .

وأشار إلى أن الإنتاج المتوقع للحمضيات بكافة أنواعها لهذا الموسم في محافظتي اللاذقية وطرطوس يبلغ ١,١ مليون طن، لافتاً إلى أنه تم تسويق نحو ٧٠ بالمئة من حجم الإنتاج من الليمون الحامض لهذا العام وبأسعار جيدة، وأعلى من السعر التأشيري، أما بالنسبة للأنواع الأخرى من الحمضيات فهناك أنواع مثل الكرمنتينا والبرتقال أبوصرة بدأ موسمها حالياً ومازالت مؤشرات تسويقها ضمن سوق الهال ضعيفة .

وبين أنه حتى لو تدخلت المؤسسة السورية للتجارة وتسوقت كميات من الحمضيات، فان الكميات التي تأخذها ليست كافية، وليست وازنة قياساً إلى كمية الموسم، مشيراً إلى أن الحل الوحيد ليكون تسويق الحمضيات جيداً هو التسويق إلى الأسواق الخارجية، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن واقع تسويق الحمضيات هذا العام وحتى تاريخه أفضل من العام الماضي.

ولفت عماد إلى أن واقع التسويق الخارجي باتجاه لبنان والعراق صعب حالياً بسبب الأوضاع الداخلية في البلدين، وعندما تتحسن الأوضاع في البلدان المجاورة سيصبح التسويق أفضل بكثير.

وبالنسبة لتسويق الأقطان، أشار عماد إلى انه تم تسويق ما يقارب ٢٨ ألف طن حتى تاريخه، مشيراً إلى أن الإنتاج المتوقع من القطن لهذا الموسم بحدود ١٠٠ ألف طن .

وأوضح أن أبرز المعوقات لهذا الموسم كانت موضوع تأمين الشلول والتي تم تأمينها وأصبحت متوفرة بشكل جيد، بالإضافة لمعوقات النقل من المناطق، لافتاً إلى أن النسبة الأكبر من القطن التي سوقت هذا الموسم من محافظة حماة بحدود ١٠ آلاف طن، لافتاً إلى أن هذه الكمية جاءت إلى حماة من أكثر من محافظة مثل محافظتي الرقة ودير الزور.

في «الأربعاء التجاري»
اتهامات بزيادة عدد المعارض وتشابهها على حساب النوع.. و«مؤسسة المعرض» ترد: كلام غير دقيق!

| الوطن

ناقشت ندوة الأربعاء التجاري في غرفة تجارة دمشق أمس صناعة المعرض ودعمها بحضور ممثلين عن المؤسسة العامة للمعارض وهيئة دعم وتنمية الصادرات والإنتاج المحلي، إذ أوضحت مديرة الترويج في الهيئة ملك دباغ أن إستراتيجية الهيئة تركز على المشاركة في المعارض الخارجية لما لها من أهمية في تنشيط الصادرات، مبينةً أن لدى الهيئة خطة سنوية تصدر عن وزارة الاقتصاد بالتعاون مع مؤسسة المعارض والجهات المعنية من الاتحادات والغرف يتم تنفيذها وفق إستراتيجيات محددة.

وبينت دباغ أنه وفق هذه الخطة يتم اتباع أساليب معينة، بحيث يكون أداء الشركات ضمن جناح سوري موحد باسم سورية، بحيث يظهر بشكل لائق بالمنتجات السورية القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، لافتةً إلى مساهمة الهيئة بدعم المعارض الخارجية من خلال تخفيض التكاليف على المشاركين من الشركات غير القادرة على المشاركة، مشيرة إلى أن نسبة دعم المعارض الخارجية تصل إلى ٥٠٪ للمعارض المهمة لتشجيع الشركات وزيادة فعاليتها تنشيط الصادرات، مشيرة إلى دعم المعارض التخصصية أيضاً التي تقام بكل الدول العربية والصديقة، إضافة إلى دعم المعارض الداخلية خلال السنوات السابقة.

مدير المعارض الداخلية في المؤسسة العامة للمعارض محيي الدين قويدر لفت إلى نشاط المعارض بشكل كبير في الفترة الأخيرة، وحاولنا من خلال دعم الشركات تقديم حوافز مشجعة لتنظيم المعارض في مدينة المعارض، مبيناً أن عدد المعارض لغاية تاريخه للعام الجاري (٢٠١٩) بلغ ٤٣ معرضاً داخلياً في مدينة دمشق، عدا المعارض في المحافظات ومهرجانات التسوق والبازارات.

وبين قويدر أن المعارض التخصصية للشركات الخاصة والتي تنظمها وتروج لها تقتصر مهمة المؤسسة العامة للمعارض في الإشراف عليها، وتوفير البنية التحتية والتسهيلات لها من نقل مجاني وفتح مركز رجال الأعمال، وحول اتهام المؤسسة بزيادة عدد المعارض على حساب النوع، وأن العديد من المعارض متشابهة وبالتالي يكون لها أثر سلبي واضح، بيّن قويدر أن هذا الكلام غير دقيق، وأن المؤسسة تحاول استثمار المدينة بشكل أمثل، وهناك فترات زمنية بين المعارض المتشابهة، ويتم تنظيم هذه المسألة.

وكشف عضو غرفة تجارة دمشق منار الجلاد عن وجود معوقات تواجه صناعة المعارض، مطالباً بدعم المواد المصدرة إلى أي معرض تخصصي خارجي، أي أن يكون دعم التصدير مباشر، منوهاً بوجود معوقات تتعلق بالبضائع التي تزيد في المعارض الخارجية إذ ممنوع إدخالها مجدداً إلى سورية، فيضطر المشارك لبيعها بسعر بخس، أو يحجزون لها مستودعات، ما يزيد من تكاليفهم، مطالباً بمعالجة هذا الموضوع.

وبين الجلاد أن المعارض الخارجية تحتاج إلى تنظيم وعناية أكثر، والأهم من المعارض هو موضوع التشريعات التي تمهد للصادرات السورية، وطالب بعقد اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول الإفريقية لتخفيض السعر الجمركي للبضائع السورية، ومعاملتها أسوة بباقي الدول التي تنافسنا، ومطالباً بأن تكون هناك تسوية للدفع بين سورية والدول التي نصدر لها.

هذا وتركزت مداخلات المشاركين في أغلبيتها على بعد مدينة المعارض عن العاصمة دمشق الأمر الذي يعوق وصول الوفود إليها ليأتي الرد سريعاً بأن من يريد أن يذهب إلى المعرض لا تعوقه المسافة.